من الناطق ليس باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع ونكاح
وهبة بخلاف الاسلام والافتاء والسب وكفر وايمان
كافر واشارة محرم لصيد والشيخ براسه في رواية الحديث
والطلاق وفي انت طالق هكذا واشار بثلاثة اشاره
ويراد اليمين بحلفه لايستخدم فلانا ولاينظر
سه اولا يدل عليه واشار فتحرر بطلان اشارة
الناطق الا في سبع فليحفظ **المقصد الخامس**
في ذكر بعض فروع تتعلق بالتوكيل في الخلع في المحيط واذا
وكل الرجل رجلا ان يخلع امراته ووكلت المراة ذلك الرجل
ايضا بالخلع ان كان البدل مسمى في التوكيل جاز وتم الخلع
بمباشرته والاصل ان الواحد في باب الخلع يتولى الخلع
من الجانبين ان كان البدل مسمى باتفاق الروايات واذا لم
يكن مسمى لايتولى الا في رواية ابن سماعة عن محمد وقد ذكرنا
ذلك في كتاب الطلاق في فصل الخلع وعلى هذا اذا وكلت
المراة زوجها ان يخلعها **آخر** واذا وكل الرجل رجلا
ان يطلق امراته للسنة وهي ممن تحيض وكان التوكيل في حالة
الحيض او في طهر جامعها فيه فطلقها في حالة الحيض او في
ذلك الطهر لايقع لانه ليس بتوكيل للحال بل وكالة لها
مضافة الى الطهر في الصورة الاولى والى الحيض والطهر في
الصورة الثانية وكذلك لو قال لها في هذه الحالة انت طالق
للسنة انت طالق اذا طهرت في الصورة الاولى انت

طالق

ظ
الى الطلاق
ثلاثا

براسه ظ

طالق اذا حضت فطلق في الصورة الثانية لايقع الطلاق
وان طهرت في الصورة الاولى اوحاضت وطهرت في الصورة
الثانية فطلقها الوكيل يقع الطلاق لانه صار وكيلا في الثانية
في الايقاع بحكم التوكيل فيقع **آخر** واذا وكل ان يطلقها
واحدة يملك الرجعة او وكله ان يطلقها واحدة رجعية
فطلقها ظلبته باينه يقع عليها تطليقة على حسب ما امر الزوج
لان الوكيل اتى باصل المامور به وهو ايقاع الطلاق الا انه
يخالفه في الصفة فوقع اصل المامور به عن الامر لكون المامور
ممتثلا فيه واذا وقع اصل المامور عن الامر تبع الصفة
التي امر بذلك لان الصفة تابعة للوصوف كذا في المحيط
وفي القنية **آخر** وكله بطلاق رجعي فخالعها على مهرها
يجوز دخل بها اولا لان الغالب انهم يريدون بالتوكيل
بالطلاق الطلاق بالجعل وقال ابو بكر الصفار وابو بكر
البلخي يجوز في غير المدخول بها دون المدخول بها قال
استاذنا رحمه الله ولا يوقف من طرق جوازها ذكره ابو حفص
وكان الصحيح انه لايقع انتهى وفيها ايضا خالعها على ثوب
وشرط ان يسلم اليه الثوب فقبلت فهلك الثوب قبل
التسليم لم تبن لانه جعل نفس التسليم شرطا تم رقم لم وهبت
مهرها لاخيها فاخذ اخوها من المهر مالا ثم اختلعت
نفسها منه بشرط ان تسلم اليه القباء فاخذ القباء فقبل ولم يسلم
اليه القباء فالاخ لاشئ انتهى في فتاوى ابي الليث سئل
المجندي سال واحد من طلق امراته التي طلقها وعلق بالشرط

ابو القاسم ص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)